

عمان : الجمعة ٢٨ رمضان سنسة ١٣٩٨ ه. الموافق ١ ايلول سنسة ١٩٧٨ م، العسدد٧ ٠ ٨ ٢

الفهرس

صفحة		
7 £ Y £	قانون مؤسسة الموانيء	قانون مؤقت رقم (۲۸) لسنة ۱۹۷۸
4844	قانون معدل لقانون سوق عمان المالي	قانون مؤقت رقم (۲۹) لسنة ۱۹۷۸
7279	نظـام مراقبة الاعمـال الاجنبية	نظــام دفاع رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨
7 2 4 7	نظام النقسل على الطرق	نظـــــام رقـــم (۵۲) لسنة ۱۹۷۸
የ ዩ ምም	إردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشكوسلوفاكيا الاشتراكية	أتفاقية طويلة الامد بين حكومة المملكة اا
721.	الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية	اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الاردنية

الصواب Correct	الخطـــا Error	الصنف Class	العلامة T. M. No.
	in respect ofperfumery products soaps rouge, essential oils, Cosmetics.	٣	
in respect of Bleaching prepara- tions, and other substances for laundry use, cleaninig polishing Scouring and abrasive prepara- tions, Soaps perfumery essen- tial oils, Cosmetics, hair lotions dentifrices. Shiseldo Co. Ltd.	In respect of bleaching prepara- tions and other substances for laundry use, cleaning polishing scouring and abrasive soaps, perfumery, essential oils, cos- metics, hair dentifrices, Shiseldo Co. Ltd.	٣	14744
Rapignost	Repignost	D	17717
موتال اس. ایه	موتـــال اس	ξ	18484
129 Boullevard, Felix - Faure, 93303 Aubarvilliers, France.	129 Boulevard Felix - France, 93303 Avbervilliers, France.	٤	17979
في الصنف (٣)	ظهورها تحت صنف (ه)	٣	18871
في الصنف (٣) ميريل كورود Merrell Toraude	_	٥	FAY11
TPA71	17/10	۳.	FFATI

تصحيح الإخطاء المطبعية في ملحــق الجريــدة الرسمية العــدد (٥٣) الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ Correction of Errors in Official Gazzete Sup. No. (53)dated 1/4/1978

الصواب Correct	لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الصنف Class	العلامة T. M. No.	
Gainborough	Gainsborough	٣	18777	
Skice Cologne	Skice Coologne	٣	1814.	
~	Haarlemmerweg 512, Amester- dam Holland	٣	18171	
Falcon	Fallon	٣	, 187+A,	
r@f	ring	17	18778	

مطرمة القوات السلحة الاردبيسه



عى الحسيق للفعل المسال الملكة للفلانية الفاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩١٨/٨/٩

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القــانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده ,

قانون مؤقت رقم (۲۸)لسنة ۱۹۷۸

قانون مؤسسة الموانىء

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الموانيء لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة

على غير ذلك : ــ

وزير النقـــل . الوزيــــر

مؤسسة الموانىء . المؤسس_ة

مجلس ادارة المؤسسة .

المدير العسام مدير عام المؤسسة . الموانيء البحرية الاردنية وتحدد منطقة كل منها بقرار مـــن مجلس الوزراء الموانسسيء

بناء على تنسيب الوزير .

السفين__ة اي مركب صالح للملاحة مها كانت حمولته وتسميته ويشمل ذلك اجزاءه وفروعه الاصلية او المتحركــة وجميع ــ التفرعات الضروريــة لاستناد

البضائ___ع جميع انواع السلع والمنتوجات الصناعية والمواد الخام والحيوانات . تفريغ البضائع من السفينة الى ارصفة الميناء والمواعين باية وسيلة .

التحميل على البواخر تحميل البضائع على السفن من رصيف الميناء والمواعين باية وسيلة .

١ – تلقي البضائع من روافع السفن على المواعين والرصيف وفكهـــا من الالات وترتيبها داخل المواعين او عــــلى الرصيف وايصال المواعين حتى محاذاة الرصيف ورفع البضائع من المواعين وترثيبها على الارصف ضمن مسافة لا تزيد عن عشرين مترا من حافة الرصيف.

٢ – تنزيل البضائــع من الارصفــة الى المواعين وترتيبها فيهــا وايصال المواعين الى محاذاة السفينة ووضع البضاعة تحت روافعها وتعليقها فبها من اجل عمليات التنفيد .

المادة ٣ ــ تؤسس بمقتضى هذا القانون مؤسسة حكومية تسمى (مؤسسة الموانيء) ذات شخصية معنوية لها استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات والاجراءات الفانونية المتعلقة بها وان تقاضي وتقاضى وان تنيب عنها في ذلك النائب العام أو اي محام تعينه لهذه الغاية .

للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .

نقل البضائع من الارصفـــة الى داخل او خارج المستودعات وتكديسهـــــا

ضمن حدود منطقة المؤسسة ثم تحميلها من مكانها على الشاحنات طبقا

المادة \$ - تتولى المؤسسة وحدها انشاء الموانيء في المملكة وادارتها وتنميتها واستغلالها وصيانتها والقيام بعمليات تفـــريـــغ وتحميل البواخر (الاستفادويرية) والتجريم وتحميـــل الشاحنات وتقديم سائرالخدمـــــات الاخرى ذات الصلة بالموانيء .

المادة ٥ – اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون:

التحميل على الشاحنات

- تؤول للمؤسسة جميع الاموال والموجودات والحقوقالعائدة لدائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحريــة لميناء العقبةوتتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها .

ب – تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع كل من دائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحرية لميناءالعقبة وكأنها معقودة مع المؤسسة التي تصبح الحلف القانوني لهما في كل مااشتملت عليه منحقوق والنزامات .

ج _ ينتقل جميع العاملين في دائرة ميناه العقبة والمؤسسةالبحرية بميناء العقبة الى المؤسسةبكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم .

نائبا للرئيس

المادة ٦ – يتولى شؤون المؤسسة : –

أ ـ عجلس ادارة

ب ـ مدير عام

ج ــ جهاز تنفيدي

المادة ٧ ـ يتألف المجلس من : ــ

۱ ــ الوزير

٢ - المدير العام

٣ – وكيل وزارة النقل

٤ - وكيل وزارة المالية /الجمارك

٥ ــ مدير عام سكة حديد حطيه/العقبة

٦ ـــ مدير عام شركة مناجم الفوصفات الارنية المساهمة المحدودة

٧ ــ مدير عام شركة البوتاس العربية

 ٨ - اربعة اعضاء يمثلون كل من دائرة الموازنة العامة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وشركات الملاحة العامة في الموانيء الاردنية يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب منالوزبر

Janico Line

- المادة ٨ أ _ يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف عليها ورسم السياسة العامة لها وتناط به كذلك جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلك : _
 - ١ انشاء وادارة الموانيء واستغلالها واقامة المنشآتاللازمة لها.
 - ٢ ــ دراسة مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها لمجلس الوزراء لاقرارها .
- ٣ ـ شراء اواستئجار او استعارة اية سفينة لاستعمالها او استغلالها لاعمـال النقل البحرى مبـاشرة او
 بالاشتر اك مع اية مؤسسة او شركة تقوم بهذه الاعمال .
- التوصية لمجلس الوزراء بتحويل طريق استيراد أوتصدير البضائع من اي ميناء او مرفأ او معبر
 آخر الى ميناء اردني كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- تنظيم عمليات التفريغ والتحميل على الشاحنات والبواخر او بواسطة سكة الحديد والاشراف عليها
 اعداد مشاريع الانظمة المتعلقة بالمؤسسة .
 - ٧ ان يفوض من يشاء من اعضائه بالتوقيع عنه .
 - ب يمثل المؤسسة لدى الغير رئيس المجلس ، وله ان يفوض بعض صلاحياته للمدير العام .
- المادة ٩ ــ يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة كل شهر على الاقل ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانيه من اعضائه بما فيهم الرئيس او نائبـــه وتصدر القرارات بالاجماع او باكثريـــة الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .
- المادة ١ يعين المدير العام ويحدد راتبه وجميع حقوقه المالية وتنهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .
- المادة ١١ يتولى المدير العام ادارة المؤسسة وتصريف شؤونها بما يكفل تحقيق غاياتها في حدود الصلاحيات المخولة البة بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك : ـــ
 - تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس وتطبيق السياسة العامة التي يضعها .
 - ب- اعدادالموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .
 - ج ــ الاشراف على اعمال موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .
 - د -- ممارسة اية صلاحيات اخرى يخولها اليه المجلس .
 - المادة ١٢ أ للمؤسسة موازنة مستقلة .
 - ب— تتألف الموارد المالية للمؤسسة من •_
 - ١ واردات المؤسسة من الرسوم والعوائد والاجور عن الخدمات التي تقدمها ،
 - ٢ ربع الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمؤسسة .
 - ٣ القروض والهبات والمنح التي تقدم للمؤسسة والتي يوافق عليها مجلس الوزواء
 - ٤ المبالغ التي قد تقدمها لها الحكومة .
 - جـ تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادىء المحاسبة التجارية جـ

- د ـ يرفع المجلس للوزير خلال مدة اقصاها ثلاثـة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريرا عن اعمال
 المؤسسة مع الحساب الحتامي وحساب الارباح والحسائر .
- ع سيتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة وللمجلس ان يكلف فاحص حسابات قانوني
 للقيام سلم المهمة .
- المادة ١٣ ــ للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافيظ البنك المركزي الاردني ان تصدر سندات تنمية لغايات تطوير الموانيء وفقا للقوانين المعمول بها .
 - المادة ١٤ تتمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .
- المادة ١٥ أ نجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هــذا القانون بما في ذلك الانظمــة الحاصة بالامور الماليه والادارية واللوازم ومقاولات الاشغال وشؤون الموظفين والمستخدمــين وصناديق الادخار الحاصة بهم والتأمين الصحي والاحكام الحاصة بادارة المواني، وتسجيل السفن والكوارث البحرية واجراءات الامن والصحة ورسوم وعوائد واجور الحدمات التي تقدمها المؤسسة .
- ب— يجوز ان تشتمل الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على مقدار الاجور والرسوم الاضافية والتعويضات التي تستوفيها المؤسسة من المخالفين لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والمصالحة عليها.
 - ج ـ تحصل الاموال المستحقة للمؤسسة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .
- المادة ١٦ ــ يلغى قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ وقانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ على ان يراعى في ذلك ما يلي :—
- أ ــ ان تبقى جميع الانظمة الصادرة بموجبهما معمولا بها الى انتلغى او تستبدل بانظمة اخرى تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .
- ب ان تعتبر اية اشارة الى دائرة ميناء العقبة او المؤسسة البحرية لميناء العقبة في اي من الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأنها اشارة الى المؤسسة.
 - المادة ١٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

. 1944/4/4

الحسين بن طلال

رثيس الوزراء ووزيسر وزير التربية والتعليم ووزيسر وزير الاعلام ووزير الانشساء والتعمير ووزير دولةالمشؤون الخارجيةبالوكالة المارجية والنفاع دولية لشؤون رئاسة الوزراء مضر يستران عبد السلام المجالي عدنان ابو عوده وڙيــــر وذيسسور وزير الاوتاف والشؤون السياهسة والآثار المسحل والمتدسات الاسلامية غالب بركات لحمد عبدالكريم الطراونه عصاء العجلونى كامل الشريسف وزير الموامسلات ووزير وزيــــر وزير الشؤون البلدية والتروية التمويسين الداخليسية المحسة بالوكالة ووزير الزراعة بالوكالسة مروان القاسيم سليمان عسرار عيد الزاوف الروابده أبراهيم ايسوب وزيــــر وڙيـــر وزيسسر الثتانة والثبياب المناعة والتجارة الاشفال العاسة نجم الدين الدجاني الشريف فواز شرف على سحيمات سعيد بينسو

مى الساق للفعلى الملك للعالم المكامير

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٩

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (۲۹) لسنه ۱۹۷۸ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨ ويقرأ مع القانون رقـــم (٣١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما بلي بالقانون الاصلي كقانون وأحد ويعمل بهمن تاريخ نشره في الجريدة الرُّسمية.

- المادة ٢ تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بحيث يصبح ما ورد فيها فقرة (د) وتضاف اليها الفقرات التالية ا ـــ بالرغم مما ورد في قانون رسوم الطوابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعـــة السوق وعقود تفويض البيع او الشراء التي تعطى من العملاء للوسطاء وشهادات تملك الاوراق المالية من
- ب تستوفى رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقـــط ، وذلك بنسبة (٥ر١)
- ج بالرغم مما ورد في قانون الشركات اوفي انظمة الشركات المساهمة العامة المقبولة اوراقها المالية لدى السوق ، فانة لا يحق لهذه الشركات استيفاء اية رسوم على عقود تحويل الاوراق ادالية او ايبدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها .

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير

الخارجية والنفاع

مضر بسترأن

وزيسسر السياعة والآثار

غالب بركات

وزيسر

التربيسة والتعليم ووزير الشؤون رئاسة السوزراء	والتممير وزير بأبالوكالة دولة	وزير دوله للشؤون الخارجية بالوكالة	
عبد السلام المجالي		عدنان أبو عوده	
وزيــــر العـــدل	وزيـــــر العمـــــــل	زير الاوقاف والشؤون المعسات الاسلاميسة	
أحمد عبدالكريم الطراون	عصام العجلوني	كامل الشريسة	

1944/4/4

يم الطراونه وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المواصلات ووزير وزيسسر ووزير الزراعة بالوكالسة الصحة بالوكالة الداخليــــة عبد الزؤوف الروابده ابراهيم ايسوب سليمان عسرار

الصناعة والتجارة الشريف فواز شرف نجم الدين الدجاني

التبويسين مروان القلسم وزيسسر الثقامة والشباب

من وليسيق للفعل ملك والمنكة للفالانبدالهاشمية

بعد الاطلاع على للادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٧/٧٦ نأمر بوضع النظام الاتي : _

نظام دفاع رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨

نظام مراقبة الاعمال الاجنبية

صادر بالاستناد الى احكام المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجربــــــــة

المادة ٧ ـــ لغايات تطبيق هذا النظام تعني كلمة و شخص و حيثًا وردت فيه الشخص الطبيعي والشخص المعنوى .

- التجارية في المملكة سواء بصفتهالشخصية او بالانابة او الوكالة عن شخص آخر او بالاشتراك في شركات عادية او المساهمة في شركات مساهمة ما لم يحصـــل على موافقة خطية بلىلك من رئيس الوزراء ، وأرئيس الوزراء الغاء موافقته هذه في اي وقت اذا تطلبت المصاحة العامة ذلك .
- ب _ يشترط أن لا يتجاوز مجموع قيمة مساهمة الاجنبي في أي وقت من الارقات عن ٤٩٪ من رأس المال عند الاشتراك في اية شركة تتعاطى العمل التجاري باستثناء الشركات الصناعية والسياحيـــة والخدمات للتعلقة بالاعمال السياحية .
- ج _ على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ و ب) من هذه المادة او اي تشريع آخر يسمح للاشخاص من رعايا الدول العربية بتداول الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي بيعا او شراء دون الحاجة الى موافقة رئيس الوزراء او مجالس ادارة تلك الشركات ، على ان يراعي سوق عمان الماني النسب المحددة في الفقرة (ب) س هذه المادة .
- التجاري في المملكة بصفتهم الشخصية او بالانابة او الوكالة عن اشخاص اخرين او اشتركوا او ساهموا في شركات عادية او مساهمة قبل العمل بنظام الدفاع رقم(٤) لسنة ١٩٤٨ (نظام مراقب الاعمسال الاجنبية) ويعتبرون بحكم من نال موافقة رئيس الوزراء من تاريخ تعاطيهم العمل التجاري في المملكة ، غير انه لرئيس الوزراء الغاء موافقته ثلك في اي وقت اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك :

المادة ٥ ــ لايسمح لاي شخص اجنبي بممارســـة العمل التجاري في المملكـــة بصورة فردية اذا كان ذلك العمل

أ ــ اي شخص لاتقل حصته في الشركات العاديـــة او مقدار مساهمته في الشركات المساهمة عن مالة الف دينار ، شريطة ان لا تتجاوز نسبة حصته او مساهمته (٤٩٪) من راسمال الشركة . ب ــ اي شخص اجنبي مارس العمل التجاري في المملكة قبل العمل بهذا النظام .

الماده ٦ ـ يسمح للاشخاص الاجانب بتعاطي الاعمال التالية في المملكة دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء وفقا للشروط والقيود التي تقررهـــا السلطات الرسمية المختصة ، على ان تراعى في ذلك احكام القوانين والتشريعات الاخرى المعمول بها في المملكة .

أ ــ الاشتراك في العطاءات والمناقصات والتعهدات الحكومية التي تطرح على نطاق دولي وتنفيذ المشاريـع المطروحة على ذلك الوجه اذا احيلت عليهم .

ب ــ اقامة المشاريع السياحية في المملكة على ان تتقرر الصفة السياحية للمشروع بمقتضى احكـــام قانون تشجيم الاستثمار المعمول به .

ج – القيام بالدراسات العلمية والفنية لصالح حكومة المملكة ولاغراض تقديم الاستشارات اليها بناء على تكليف منها ، على ان لا يسمح لاي شخص اجنبي يقوم بثلك الدراسات باستيراد اية بضائع او سلم او سيارات او اية مواد اخرى مهما كان نوعها الى المملكة وذلك باستثناء التجهيزات العلمية والادوات واللوازم الفنية التي تستعمل في الدراسات التي يقوم بها والاستشارات التي يقدمها .

التجارية في المملكة سواء بعد حصوله على موافقة رئيس الوزراء بمقتضى احكام المادة (٣) من هذا النظام او بدون الحصول على تلك الموافقة بمقتضى احكام المادة (٦) منه ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل وعن طريق بنك مرخص ، راسماله أو قيمة حصتة في الشركات العادية او قيمة مساهمته في الشركات المساهمة ، وذلك قبـــل القيام بأي عمل في المملكة ، ويجوز لوزير الصناعة والتجارة ان يسمح للاجنبي في حالة مساهمته في الشركات المساهمة ان يدخل قيمة القسط او الاقساط الواجب دفعهـــا وفق قانون الشركات او نظام الشركة ، ويشترط في حالة الاشتراك في الشركات العادية ان لا يقل المبلغ الدي يتم تحويله الى المملكة من قبل الشخص الطبيعي الواحد عما يعسادل خمسة آلاف دينار ومن قبل الشخص المعنسوي الواحسد عما يعادل عشرة

ب ــ بالرغم مما جاء في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي بأية عملة ســـواء اكانت اجنبية او اردنية ، ولهم بيــع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها الى خارج المملكة بأى عملة اجنبية دون قيد او شرط ، وفي حالة تحويل قيمتها عن . طريق بنك مرخص فيتم ذلك وفق تعليمات البنك المركزي .

تبادلها من قبل رعايا الدول العربية وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٣) من هذا النظام .

المادة ٨ – أ – لا يجوز تحويل او نقل ملكية الاســـم في الشركات المساهمة المحدودة في المملكة او الحصص في الشركات العادية من شخص اردني الى شخص اجنبي الا بعد موافقة زئيس الوزراء الحطية .

يقتصر على استيراد السلع الى المملكة او الا تجار فيها ، على ان يستثنى من احكام هذه المادة : ـــ

المادة ١١ - أ - مع مراعاة احكام العقرة (ب) من هذه المادة لا يسمح لاية شركة غير اردنية بالاعلان عن طرح اسهمها او استاد قرضها للاكتتاب داخل المملكة باية صورة من الصور بما في ذلك الاعلان عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة فيها . كما لا يسمح بتداول ثلك الاسهم والاسناد في المملكة .

المادة ٩ - أ – يتم تحويل قيمة الاسمسهم في الشركات المساهمة او الحصص في الشركات العادية في المملكة والتي

المادة • ١ – يسميح بتحويل او اخراج اي رأسمال او ارباح او فوائد تعود لايشخصاجنبي من المملكة الى خارجها

ب ــ يستثنى الرعايا العرب من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

يتم تحويلها او نقل ملكيتها الى شخص اجنبي اذا كانت وإردة اصلا بالعملة الاجنبية عن طريق

بنك مرخص في المملكة الا اذا كان التحويل قد تم بين شخصين اجنبيين يقيمان خارج المملكة .

ب ــ تستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة النول العربيــة التي تسمح بالاعلان فيها عن طرح اسهم واسناد القرض الحاصة بالشركات الاردنية وبتداول تلك الاسهم والاسناد داخل حدودها وسوق عمان المالي في اية حالة من حالات الاستثناء التي تنطبق عليها احكام هذه الفقرة .

المادة ١٢ – كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص علبها في المادة(٤) من قانون الدفساع لسنة ١٩٣٥ وذلك بالاضافة الى ايةعقوبة تبعية يجب فرضها عليه كاغلاق المحل والمصادره .

المادة ١٣ – يلغي نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ .

وفق تعليمات البنك المركزي

1444/4/47

الحسين بن طلال

رثيس الوزراء وولير الشارجية والدلاع م ضر بسدران	ية والتعليم ووزيسـر سؤون رئاسـة الوزراء الس لام المجالي	ـــــر وزير التري ــــــلام دولــــة لكـ يو عـــوده هيد ا	وليــــر وليــ السياهــة والآثار الامــ غالب بوكــات عننان ا
دلهر المـــدل اهمد عبدالكريم الطراونه	ووزير الزراعـــة مارجية الزراعــــة	ر وزيـــــر ل الإنشياء والتمبير دولة للشؤون الذ المجلوني هسن أبراهيــ	والمتنسات الاسلامية العب
وزير الداخليــة	زير المواصلات ووزير	شؤون البلدياتوالقروية وز	وزيـــر وزير ال
سليمسان هسسرار	الصحة بالوكالسة د الرؤوف الروابده	ابراهيـــم ايوب _{عب}	الثناغة والثنياب الثريف غواز شر ف
وزيــــر	ولنسسر	وزيــــر	وزيـــر النقـل
الممناعة والتجارة	الماليسة	الاشتغال العاسة	ووزير التموين بالوكالة
نجم الدين الدجاني	ممد الدياس	سعيد بيئسو	هلی سحیمات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الدزراء رقم ٢٧٦ تاريخ ٢٣/٧/٢٣ المتضمن

الموافقة على الاتفاقية التجارية طويلةالامد بينحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشكوسلوفاكيا

اتفاقية طويلة الامد

بين حكومة المملكة الاردنيـــة الهاشمية وحكوهـــة جمهورية تشكوسلوفاكيا الاشتراكية

المادة الاولى

١ – يتعهد الفريقان المتعاقدان ببذل جميع الجهود الممكنة مناجل تسهيل وتطوير التبادل التجاري وكذلك بذل الجهد

٢ – تكون قوائم السلع المرفقة بهذه الاتفاقية والمشار اليها بالقوائم (١) و(ب) جزءا مكملا لهذه الانماقية وتكون

يقوم الفريقان المتعاقدان بمنح بعضهما البعض معامله الدولة الاكثر رعاية وذلك فيها يتعلق بجميع المسائل المتعاقمة

بالعلاقات التجارية المتبادلة وتطبق معاملة الدولة الاكثر رحاية بشكل خاص على الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى

بالاضافة الى التحصيلات والضرائب التي يمكن فرضها عند استيراد وتصدير اليضائع ذات منشأ الفربق المتعاقد الاخر

لا تطبق معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في هذه المادة على الامتيازات الحاصة التي : –

أ ـــ يمنحها احد الفريقين المتعاقدين او سيمنحها في المستقبل للدول المجاورة من اجل تسهيل حركة تجارة الحدود .

ب - تنشأ عن منطقة تجارية حرة او عن اتحاد جمركي او مجموعات التكامل الاقتصادي والتي يكون احـــد الفرية بن

الافضليات الممنوحة من قبل احد الفريقين المتعاقدين للسلع الستوردة بموجب برامج المساعدة الممنوحة له__لما

وكذلك على الانظمة والاجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي ومنح رخص الاستيراد والتصدير .

المتعاقدين فيها عضوا او سيكون في المستقبل ﴿ مَنْ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

الطرف من قبل بلد ثالث او مؤسسة او منظمة او هيئة دولية .

د – تمنحها الملكة الاردنية الهاشمية او ستمنحها في السنقبل لاية دولة عربية .

لتحقيق ميزان تجاري متعادل بينالبلدين طبقا لبنود همده الاتفاقية والقوانين والانظمة الناءذة لديهما .

لهذه القوائم صفة الاستدلال فقط وسوف لاتعتبر بانها مقيدة لتبادل السلع الغير مدرجة فيهما .

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس من الصداقة والفوائد المتبادلة قد اتفقتا على مايلي : --

ان حكومة المملكةالاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشكوسلوفاكيا الاشتراكية رغبة منهما في تعزيزو توسيع

يتخذ الفريقان المتعاقدان جميع الاجراءات المناسبة لتطوير العلاقاتالاقتصادية وتنمية حجم التجارة بينالبلدين

الاشتركية بشكلها التالي : _

الى اقصى درجة ممكنة .

مى السي لللعل المسكر الملكة للوالاس الفائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٧/٧٦ نامر بوضع النظام لآتي : _

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام النقل على الطرق لسنة ١٩٧٨) و بعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ لسلطة الترخيص ان تسجل سيارات شحن عمومية واعطائها ارقاما خاصة في سجلات سلطة الترخيص

أ ــ ان لايتجاوز عدد السيارات التي يسمح بتسجيلها بحمولة طن واحد فها دون (٣٠٠٠) ثلاثةالاف سيارة لقاء رسم عن رقم كل سيارة قدره ماثتا دينار بالاضافة الى رسوم التسجيل والمرخيص

(۲۰۰۰) الفي سيارة لقاء رسم من رقم كل سيارة قدره ثلاثمائة دينار بالاضافة الى رسوم

أ -- (نظام النقل على الطرق) رفم (١٧) لسنة ١٩٦٥ .

الحسين بن طلال

الاشغال الماسة

1444/4/47

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٨ (نظام النقل على الطرق)

بالاضافة الى السيارات العمومية المسجلة عند صدور هذا النظام وذلك ضمن الشروط التالية : ـــ

ب – ان لايتجاوز عدد السيارات التي يسمح بتسجيلها بحمولة تزيد على طن واحد لغاية خمسه اطنان

ج - ان لايتجاوز عدد السيارات التي يسمح بتسجيلها مجموله تزيد على خمسة اطنان (٢٠٠٠) الفي سيارة لقاء رسم عنرقم كل سياره قدره ثمانماية دينار بالاضافة الى رسوم التسجيل والترخيص.

المادة ٣ -- عند نفاذ احكام هذا النظام تلغي جميع الارقام المتبقية والتي طرحت بموجب النظامين التاليين : -

ب – (نظام النقل على الطرق) رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ ، وما طرأ عليه من تعديلات .

رئيس الوزراء ووزيسر الخارجية والنفاع **مضر يستران** وزير التربية والتعليم ووزيسر دولة لشؤون رئاسة السوزراء ع**يد السلام المجائي** وزير الاوعاف والشؤون والمقدسات الاسلامهسة كابسل الشريف اهبد عبدالكريم الطرارنة وزيد الداغليسة وليسسس النتامة والشهاب الشريف غواز شرف سقهان عبرار عود الرؤوف الروايده وزير النتل ووزيـــر التموين بالوكالة وليسسر الصناعة والنجارة نجو الدين النجلى على سحيمات

يتعهد الفريقان المتعاقدان باصدار رخص الاستيراد والتصدير ضمن نطاق القوانين والانظمة النافلة في كــــلا البلدين طالما ان هذه الرخص مطلوبة للسلع الناشئة والمستوردة من او المصدرة الى بلد الفريق المتعاقد الاخر .

تتم عمليات التبادل التجماري ضمن اطار هذه الاتفاقية بناء على عقود مبرمة بسين الاشخاص الاعتباريين

يعفى الطرفان المتعاقدان ضمن نطاق القوانين والانظمة النافلة في بلديهما .

- أ _ من الرسوم الجمركية _ العينات ومواد الدعاية للحصول على العروض ولاغراض الاعلانات . _
- ب من الرسوم الجموركية والضرائب واستحقاقات الدفع الاخرى (باستثناء الطوابع والرسوم المفروضة علىرخص الاستيراد) مواد البناء والانشاءات الثابتة التي تستورد للمعارض الدائمة .
- ج من الرسوم الجمركية والضرائب واستحقاقات الدفع الاخرى (باستثناء الطوابع والرسوم المفروضة علىرخص 🕊 التصدير والاستيراد) السلع والمواد المذكورة ادناه في حالة الاستيراد المؤقت : __
 - ـــ الادوات وغيرها من المواد المستوردة او المرسلة بقصد التركيب او اتمام المشروع.
 - ـــ المواد المرسلة للاغراض التجريبية .
 - السلع والمواد التي ستعرض في المعارض (اما بشكل مؤقمت او دائم) .
- ـــ مواد التعبئة والتغليف المطبوعـــة والمستوردة بقصد تعبئة المنتجات المستوردة والتي سيعاد تصديرها بعـــد

ان البضائع والمواد المذكورة في الفقرة (ج) من هذه المادة يجب (بعد انتهاء مدة الادخال المؤقت) امـــا ان يعاد تصديرها او ان تطرح للاستهلاك المحلي بعد دفع الرسوم الجمركية والضرائب العادية ، اذا كانت الانظمة النافلة

تتم جميع المدفوعـــات بين البلدين بالعملات الحـــرة القابلة للتحويل وتمنيج السلطات المختصة لكــــلا الفريقين التراخيص الضرورية للتحويل الفوري للمدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية التي تتم بموجب هذه الاتفاقية ،

يقوم الفريقان المتعاقدان بعضجيع قيام المشاريع ذات المنفعة المتبادلة بما في ذلك المشاريع المشتركة وتبادل الحبرات وغيرها مسن أنماط التعاون الاقتصادي والغني بهدف تطوير التعجارة والعاون الاقتصادي بين البلدين وغلك بموجب القوانين والقواعد والانظمة النافلية فيهيا .

يقوم الجانبان المتعاقدان بتسهيل وتشجيع الاشتراك في المعارض الدولية وكذلك لتنظيم المعارضالخاصة المقامة في بلد الفريق الاخر .

لجنة مشتركة تكون اهم واجبانها خقيق ما يلي : ـــ

- أ _ مراجعة نتائج تطبيق هذه الاتفاقية .
- ب تسوية الصعوبات الطارثة والتي قد تنشأ اثناء تنفيذ هذه الاتفاقية . ج – تقديم الاقتراحات التي تهدف الى تنمية و توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين .
- تجتمع هذه اللجنة في اي وقت يتفق عليه الفريقان في براج وعمان بناء على طلب احد الفريقين المتعاقدين .

يستمر تنفيذ احكام هذهالاتفاقية وحتى بعد انتهاء مدتها لتشمل العقو دالتي تبرم ضمن اطارها واثناء مدة سريانها.

تخضع هذه الاتفاقية الى المصادقة او الموافقة عليها طبقا للإجراء الذي يتبعه كل من الفريقين المتعاقدين وتكون سارية المفعول اعتبارا من يوم تبادل الاشعارات التي تؤكد هذه المصادقة او الموافقة .

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمــدة ثلاث سنوات وتجدد بعد ذلك تلقائيا لمدة سنة واحدة ما لم يقم احـــد الطرفين المتعاقدين بانهائها عن طريق تقديم اشعار وذلك قبل ثلاثة اشهر من انتهاء المدة المذكورة .

عقد ووقع في عمان بتاريخ ٢٠/٢ /٩٧٨ باللغة الانجليزية وبنسختين اصليتين .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

جاروسلاف جاكوبيك

عن حكومة جمهورية تشكوسلوفاكيــا الاشراك

المهندس

الدكتور هاشم الدباس

صدرت الارادة الملكيةالسامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم٤٣٣٧ تاريخ٢/٨/٨/٢ المتضمن للوافقة على الاتفاق التجاري الموقع بالأحرف الاولى بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية 🗨

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية رغبة منهما في توثيق روابط الصداقة ببن

يوافق الطرفان المتعاقدان على بلل الجهد لتطوير وتنمية حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك السعي لتحقيق ميزان تجاري متعادل بينهما وفقا للقوانين المرعبة في كل منهما .

يوافق كل مـن الطرفين المتعاقدين على معاملة الطرف الاخر معاملـــة الدولة الاكثر رعايـــة فيها يتعلق بمنح تراخيص الاستيراد والتصدير والاجراءات الخاصة بذلك وما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائسب والاجراءات الجمركية الخاصة باستيراد وتصدير ومرور وتخزين السلع ونقلها من سفينة الى اخرى وفقا للقوانين\لمرحية فيكلمنها. لاتطبق معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في هذه المادة على ما يلي : _

- ١ الامتيازات والتسهيلات التي منحتها او التي قد تمنحها في المستقبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاي بلد من البلاد العربية او بلد من البلاد الحجاورة :
- ١ الامتيازات والتسهيلات التي منحتها او التي تمنحها في المستقبل حكومة جمهورية الصين الشعبية لاي بلدمـن
- ٣ الامتيازات التي تنشأ عن اتحاد جمركي او منطقة تجارية حرة او اية اجراءات اقليمية والتي يكون او سيكون احد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها :
- ٤ الافضليات المنوحة من قبل احد الطرفين المتعاقدين للسلع والمنتجات المستوردة بموجب برنامج المساعدة الممنوح لهذا الطرف من قبل بلد ثالث او مؤسسة او هيئة دولية ه

يجري تبادل السلع بين البلدين وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين ،

يوافق الطرفان المتعاقدان على دفع ثمن البضائع التي يجري التعامل فيها وفقا لهذه الاتفاقية بالعملات الحرة القابلة للتحويل يتفق عليها الطرقان م

يقوم الطرفان المتعاقدان من اجل تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية بتشكيل لجنة مشتركة تكون اهم واجباتها تحقيق

حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل منها كافة انواع التسهيلات لاقامة مثل هذه المعارض يم

المادة الحامسة

يو افق الطرفان على اقامة معارض لسلع كل منهما في البلد الامحر كمــا يو افقان على ان يقدم للطرف الاخر في

- ١ مراجعة نتائج تطبيق هذه الاتفاقية :
- ٧ ــ تسوية الصعوبات الطارثة والتي قد تنشأ اثناء تنفيد هذه الاتفاقية .
- ٣ تقديم الاقتراحات التي تهدف الى تنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين : تجتمع هذه اللجنة في اي وقت يتفق عليه الطرفان في بكين او عمان بناء على طلبهها ه

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول عقب الاشعار المتبادل بالمصادقة عليه من قبل كل من الحكومتين ، ويظل نافذ المفعول لمدة سنة واحدة واذا لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته في تعديل هذا الاتف_اق او الغائه قبل انتهاء مدته بثلاثة اشهر يظل هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة سنة اخرى تلقائيا ويظل يتجدد بهذه الطريقة ج

حرر هــــذا الاتفاق ووقـــع بالاحرف الاولى في عمـــان بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٢ باللغـــة العربيـــة والصينية وبنسختين اصليتين :

> المخول بالتوقيع عسن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزير الصناعة والتجـــارة

المخول بالتوقيع عسن حكومة جمهورية الصين الشعبية نائب وزير التجارة الخارجية